وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة زيان عاشور بالجلفة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

محاضرات في مقياس

تاريخ الوقائع الاقتصادية

مقدمة لطلبة السنة الأولى جذع مشترك

ميدان العلوم الاقتصادية، والتجارية وعلوم التسيير.

المحاضرة رقم 09

من إعداد

الدكتور : بن موفق زروق

السنة الجامعية: 2020 / 2021

الوقائع الاقتصادية في ظل النظام الاقتصادي العالمي الجديد

أولا – النظام النقدي الدولي :

تمهيد:

تهدف فكرة إنشاء نظام نقدي دولي إلى خلق مصدر للاستقرار النقدي الدولي من خلال توفير السيولة للمدفوعات الدولية والإشراف على تنظيم عمليات المبادلة التجارية بين دول العالم. مر هذا النظام بعدة مراحل نتيجة تغير الظروف والأحداث السياسية والاقتصادية العالمية. فبعدما كان التعامل بين الدول في المجال التجاري يتم وفق نظام المقايضة أصبح يتم وفق قاعدة الذهب، ثم تحول العالم إلى نظام آخر يرتكز على عملة واحدة وهي الدولار الأمريكي وأخيراً جاء نظام تعويم العملات وترك العملات لقوى السوق (العرض والطلب).

1. تعريف النظام النقدي الدولي:

النظام النقدي الدولي هو مجموعة من المؤسسات والقواعد والتنظيمات والإجراءات المتفق عليها دولياً من أجل تحديد العلاقات النقدية بين الدول وكيفية تقييم سعر صرف العملات تجاه بعضها البعض بالإضافة إلى تحديد أنواع النقود التي تُقبل بين الدول كوسيط للتبادل ومقياس لقيم السلع والخدمات المتبادلة، والتي تستخدم في نفس الوقت مستودعاً للقيم والإحتياطات الدولية، كذلك مدى توافر السيولة النقدية اللازمة لدفع وتسوية الالتزامات الدولية.

2. تطور النظام النقدي الدولي:

مر النظام النقدي الدولي بثلاث نظم نقدية مختلفة (أولها سيادة (نظام) قاعدة الذهب ما بين 1870 – 1936، فنظام بريتون وودز(الذي استمر من نهاية الحرب العالمية الثانية حتى مطلع السبعينيات 1944 -1971) وأخيرا قاعدة نظام تعويم العملات الذي قام على أنقاض بظام بريتون وودز 1973 إلى يومنا هذا) ويمكن التفصيل فيها على النحو التالي:

I - سيادة (نظام) قاعدة الذهب: ما بين **1870 – 1936** بدأت قاعدة الذهب في الانتشار في الثلث الأول من القرن التاسع عشر باتخاذ بريطانيا لها كقاعدة نقدية بقانون صدر في 1819 وأصبح ساري المفعول في سنة 1821. وبحلول عام 1870 لحقت بها بعض الدول الأخرى مثل ألمانيا، فرنسا والولايات المتحدة حتى جاء عام 1900 الذي أضحت فيه جميع الدول تقريباً تأخذ بقاعدة الذهب باستثناء الصين والمكسيك اللتان فضلتا قاعدة الفضة.

وقد تمثلت في ثلاثة صور على النحو التالي:

أ – قاعدة المسكوكات الذهبية (Gold Specie Standard):

ارتكزت الأنظمة الاقتصادية مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين 1870 – 1914 أي إلى غاية قيام الحرب العالمية الأولى على قاعدة " معادلة قيمة العملة مع وزن معين من الذهب الخالص، حيث يمكن مبادلة عملة بالذهب والعكس بسعر رسمي – توازني"

ومنه فقد اتخذ الذهب كقاعدة للنقد، فقام الناس بتداول مسكوكاته. [1] من يد إلى يد وأصبح للذهب وظيفة مزدوجة، فعلى الصعيد الدولي أعتبر الذهب وسيلة لتسوية الالتزامات الدولية، وعلى المستوى المحلي كانت العملات الذهبية هي وسيط الدفع المقبول تداوله في الأسواق المحلية. وكانت قاعدة المسكوكات الذهبية تقوم بدورها الداخلي والخارجي بفضل توفر بعض الشروط الضرورية الآتية:

- أن يضمن البنك المركزي أو المؤسسة التي تدير النقد في تلك البلد بشراء وبيع الذهب بكميات غير محدودة وبسعر ثابت.
- حرية السك والصهر بحيث يستطيع أي فرد لديه قطعة من الذهب أن يقدمها لدار السك من أجل تحويلها إلى مسكوكة ذهبية أو بالعكس.
- حرية تصدير الذهب واستيراده من الخارج بدون أي قيد أو شرط.
- قابلية أنواع النقود الأخرى للصرف عند حد التعادل بمسكوكات ذهبية.

زوال قاعدة المسكوكات الذهبية: ظلت قاعدة الذهب (المسكوكات الذهبية) قائمة إلى أن قامت الحرب العالمية الأولى سنة 1914، حيث اضطرت حكومات الدول المشاركة في الحرب إلى سحب ذهبها لشراء ما يلزمها من أسلحة وتمويل المجهود الحربي وذلك في مقابل التوسع الكبير في إصدار العملات الورقية.

كما هرع الكثير من المودعين إلى المودعين إلى البنوك لسحب وتحويل نقودهم غلى ذهب هنا عجزت البنوك عن الإيفاء بسبب الإصدار الورقي الذي فاق المخزون الذهبي، فأصدرت الحكومات قوانين وتشريعات تحرم الجمهور طلب

---

(1) : المسكوكة الذهبية هي عبارة عن عملة ذهبية مصنوعة من الذهب أو مضاف إليه بعض المعادن الأخرى وأهمها النحاس والقصدير لإكسابه الصلابة والسهولة بالتشكيل، وإن قيمة العملة ناجمة عن كمية أو وزن الذهب الموجود فيها.

صرف نقودهم الورقية ذهبا وهنا تم إيقاف التعامل بالمسكوكات الذهبية وحل محلها قاعدة السبائك الذهبية.

ب - قاعدة السبائك الذهبية(Gold Block) : 1914 – 1936

تطورت أو تغيرت قاعدة المسكوكات الذهبية إلى قاعدة (السبائك الذهبية) حيث قامت هذه القاعدة على تداول أوراق نقدية قابلة للتحويل إلى سبائك ذهبية فقط حيث تكون قيمة السبيكة الواحدة تكون مرتفعة جدا، ومنه يختفي الذهب كنقد في التداول بهدف توفيره كمعدن للاحتياط الأجنبي وهو ما تم فعلا عندما أعلن ونستون تشرشل Winston Churchill -رئيس وزراء بريطانيا في 25 نيسان عام 1925 عودة بريطانيا إلى قاعدة الذهب على صورة السبائك الذهبية وتعتبر انجلترا وفرنسا من أول الدول صاحبة السبك والتي تبنت قاعدة السبيكة ففي فرنسا مثلا لم يسمح قانون بوانكريه الصادر سنة 1928 بالتحويل إلى سبائك سوى التي تبلغ قيمتها 215.000 فرنك فرنسي والتي تعادل 12 كلغ ذهبا خالصا.

زوال قاعدة السبائك الذهبية:

نظرا لارتفاع ثمن السبيكة لم يكن بمقدور الجمهور الحصول على الذهب، فتم التخلي عن إمكانية تحويل الأوراق النقدية إلى ذهب في المعاملات الداخلية (الجمهور والبنوك)، الأمر الذي تم في انجلترا سنة 1931 وفي فرنسا سنة 1936 وبالتالي حصر مجال استعماله في قطاع التجارة الخارجية. ومن هنا تم اقتراح شكل آخر أو قاعدة أخرى تقلل الحاجة من استعمال الذهب ألا زهي قاعدة الصرف بالذهب.

ج - قاعدة الصرف بالذهب (القطع الذهبي) :

لقد عرف العالم شكلاً ثالثاً لنظام الذهب أُطلق عليه اسم نظام الصرف بالذهب، فقد أوصى **مؤتمر جنوة Genoa Conference -** في عام 1922 بإتباع النظام رسمياً، وفي ظل هذا النظام فالقاعدة المتبعة هي أن " الورقة النقدية غير قابلة للتحويل إلى ذهب ولكن قابلة للتحويل إلى عملة دولة أخرى مرتبطة مباشرة بالذهب"

هذا الوسيط هو العملة الأجنبية التي لديها غطاء ذهبي كامل (مخزون كامل) وفي هذه الحالة نجد أن هناك نوعين من العملات:

- عملات تلعب دورا عالميا بالغ الأهمية تسمى بالنقود المركزية (جنيه إسترليني، دولار...)
- عملات تابعة لها

وهنا نجد أن تقسيم للعملات هو أساس قاعدة الصرف بالذهب، ففي أول الأمر كانت عملة الارتكاز هي الجنيه الإسترليني الذي يتمتع بغطاء إصدار كامل من الذهب وبمرور الوقت أصبح الدولار الأمريكي يقف جنبا لجنب الجنيه الإسترليني حيث أصبحت قاعدة الصرف بالذهب تستند وترتكز على هاتان العملتان.

في الوقت التي يدور فيه بقية العملات حول هذا المحور الرئيسي مع حلول فترة الثلاثينيات بدأت الأهمية النسبية للجنيه الإسترليني تتراجع مع تزايد أهمية الاقتصاد الأمريكي، حيث أصبح الدولار يمثل الاحتياطي النقدي الذي حل محل الذهب.

2. العلاقات الاقتصادية والنقدي قبل عام 1944

إن انتشار موجهة التخفيضات النقد التنافسية بالنسبة لأهم العملات الدولية مع نهاية العشرينيات وفترة الثلاثينيات أدى إلى فوضى واضطرابات في العلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية الأمر الذي أثر سلبا على حجم المبادلات التجارية الدولية فقد بلغ حجم التجارة الدولية 68 مليار دولار سنة 1929 ولكن مع وأثناء الأزمة الاقتصادية الكبرى 1929 – 1933 أدى انخفاض هذا الرقم بنسبة كبيرة بقيمة كبيرة وصل 27 مليار دولار سنة 1932.

وبعد الأزمة الاقتصادية العالمية تعمقت التناقضات النقدية بانتشار ما يسمى بموجة التخفيضات النقد التنافسية التي لجأت لها معظم دول لاكتساب أسواق تجارية دولية (المناطق والدوائر النقدية) بحيث أخذت شكلا حادا بين بريطانيا والو.أ.م حيث قامت بريطانيا بتخفيض قيمة عملتها مما ساعدها على تقوية مركزها التنافسي الدولي واكتساب أسواق جديدة على حساب الو.أ.م بشكل خاص.

الأمر الذي تسبب سلبا في انخفاض صادرات الو.أ.م بنسبة 49 % خلال الفترة الممتدة بين 1932 – 1933 ولمواجهة ذلك قامت الو.أ.م بتخفيض قيمة الدولار بنسبة 50 % بين سنتي 1933 و1934 .

وأصبح واضحا بالنسبة لبريطانيا أنها لن تستطيع مواجهة الاقتصاد الأمريكي وهنا طلبت بريطانيا في أحد المؤتمرات الاقتصادية العالمية بالابتعاد والكف عن

تخفيضات النقد التنافسية، الأمر الذي رفضته وبشدة الو.أ.م لأنها تتعارض مع مصلحتها الاقتصادية وباستثناء الو.أ.م وبعض الدول المحايدة خرجت معظم الدول من الحرب العالمية الثانية باقتصاديات منهارة تماما وبلغ الاحتياطي الذهبي الرسمي في الو.أ.م عام 1945 حوالي 70 % من الاحتياطي والمخزون الذهبي العالمي. أما بالنسبة لانجلترا فقد بلغ دينها الخارجي حوالي 03 مليون جنيه إسترليني.

ومع اشتداد الصراع على اكتساب أسواق خارجية استوجب التفكير جديا حول إيجاد برامج وخطط لإصلاح النظام النقدي الدولي بهدف خلق نوع من التعاون والاستقرار النقدي الدولي وفي عام 1944 اجتمع ممثلو 44 دولة في المدينة الأمريكية بريتون وودز بولاية نيوهامبشير بالو.أ.م بهدف وضع الأسس (المبادئ) العامة لإقامة نظام نقدي دولي جديد.

II– النظام النقدي الدولي في ظل اتفاقية بريتون وودز (1944 إلى غاية 1971):

II– أ. مخططات الإصلاح وتنظيم السيولة: في عام 1944 (ما بين 01 – 22 جويلية) اجتمعت 44 دولة في ولاية نيوهامبشير الأمريكية بضاحية بريتون وودز حيث عقت عصبة الأمم المتحدة مؤتمرا لدراسة إمكانية الوصول إلى نظام نقدي دولي جديد يسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف والمتمثلة خاصة تجنب تكرار التخفيضات التنافسية لأسعار العملات التي ساهمت في حدوث الكساد الكبير في ثلاثينات القرن الماضي. وخلق تجارة دولية متعددة الأطراف وثبات أسعار الصرف وموازين المدفوعات ... وتم في هذا المؤتمر طرح مشروعين كما يلي:

a. **المشروع البريطاني بقيادة العالم جون مينارد كينز:** وقد عمل كان حينها مستشارا للحكومة البريطانية حيث دعا خلال هذا المؤتمر إلى:

- ✓ إنشاء نظام جديد لإدارة العملات واقترح إنشاء وحدة نقدية (عملة) عالمية هي البانكور وهي عبارة عن وحدة حسابية قياسية نقدية تستخدم في تسوية المدفوعات الدولية؛ قيمتها مرتبطة بوزن ثابت من الذهب لا يمكن تغييره، وبكمية مناسبة مع التجارة الدولية.
- ✓ إنشاء مؤسسة دولية ذات طابع مركزي عالمي، و يكون لكل دولة مشتركة حصة تحدد مسؤولياتها في إدارة شؤون هذه المؤسسة، وقد قصد كينز بتلك المؤسسة تكوين "إتحاد المقاصة الدولية" تكون مهمته كمهمة البنك المركزي في النظام النقدي المحلي.

- ✓ العمل على تحقيق المنفعة العام بعدم تدخل في السياسات النقدية الداخلية للدول؛

b. **المشروع الأمريكي بقيادة هادري دكستر وايت:** مستشارا للخزينة الأمريكية وقد دعا هذا خلال هذا المؤتمر إلى:

- ✓ العمل على استقرار أسعار الصرف ومحاربة مختلف أشكال القيود على المدفوعات الخارجية التي تحد من حرية التجارة و حرية انتقال رؤوس الأموال
- ✓ اقترح إنشاء صندوق النقد الدولي لتثبيت قيمة العملات للدول الأعضاء المشتركة فيه،
- ✓ اقترح أن تكون وحدة التعامل الدولي هي " اليونيتاس"Unitas التي ترتبط قيمتها بوزن معين من الذهب، لا يمكن تغييره.
- ✓ اقترح "هاري وايت" أن يكون حجم الحصة لأي دولة على أساس حجم ما في حوزة الدولة من ذهب و نقد أجنبي و حجم دخلها القومي،

وفي نهاية المؤتمر الذي صادق على اتفاقيته 29 دولة من أصل 44 دولة على تبني المشروع الأمريكي نظرا لقوة الدولار مقابل نمو التجارة الخارجية الأمريكية من جهة وقوة الولايات المتحدة اقتصاديا وعسكريا من جهة أخرى وخروجها بمخزون ذهبي فاق 80 % في تلك الفترة، وخروج بريطانيا مثقلة بالديون من الحرب العالمية الثانية التي فاقت 03 مليون جنيه إسترليني، فضلا عن مساندة دول أمريكا اللاتينية للمشروع، كما تمّ تعيين "هاري وايت" على رأس صندوق النقد الدولي باقتراح من الرئيس "روزفلت".